وَالاولين من هذين القسمين الخاصتان وللاخيرتين منها العامتان ولما سوي المذكورتين
مما تقدم الوضعيات الاربع ولجميع ما تقدم الدوايم الست وللوقتية والمنتشرة الوقتيتان
وللوجودية اللادايمة واللاضرورية الوجوديتان وللممكنة الخاصة والعامة الممكنتان
ولما سوي الممكنات الفعليات الي غير ذلك ص ثم القضية الحملية ان كان موضوعها جزئيا الخ
قوله شخصية سميت شخصية لان موضوعها شخص معين و مخصوصة لاختصاص حكمها
ومثالها موجبة زيد قايم وانا قايم وذلك قايم وسالبة زيد ليس بقايم قال السعد
فان قلت ان اريد ان مدلول الموضوع في الذكر يكون شخصا فهذا الكاتب وانا قايم ليس كذلك
لما مر من ان المضمرات واسماء الاشارات موضوعة لمعاني كلية وان اريد ان ما صدق عليه الموضوع
من الذوات يكون شخصا فمثل كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد
انه يكون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا انا قايم
وهذا الكاتب مشارا به الي معين محسوس بخلاف كل انسان حيوان انتهي ومما يلحق بالشخصيات
القضايا المعينات الخارجية اذا اخبر عنها بشي كقولك زيد قايم حملية وكقولك العالم متغير
وكل متغير حادث ينتج ان العالم حادث ونحو ذلك قوله مسورة سميت مسورة لاشتمالها
علي السور وهو اللفظ الدال علي كمية الافراد شبه بالسور المحسوس المحيط بالبلد ونحوه
في الاحاطة باشيا فاستعير له قوله مهملة سميت مهملة اما لاهمالها من السور والاهمال
لغة الترك ومنه ابل هامل للسدي المتروك ليلا ونهارا واما لاهمالها في الاستعمال استغنا عنها
بالجزيية كما سياتي وهو مثل للترك قوله نصا علي ما له افراد الخ سوا كانت الافراد خارجية
او حقيقية او ذهنية علي ما مر من اقسام الكلي كلها قوله وقد يكون المحمول كليا الخ اراد
تنويع المنحرفة وضبط اقسامها فذكر ان المحمول اما ان يكون كليا نحو زيد كل انسان او جزييا
نحو زيد كل عمرو ثم ان السور اما كلي كما مثلنا او جزيي بان تقول في المثالين بعض انسان او
بعض عمرو فهذه اربعة اقسام في المحمول ثم الموضوع معها اما كلي مسور بالسور الكلي نحو
كل انسان كل زيد او بالسور الجزيي نحو بعض الانسان كل زيد او مهمل نحو الانسان
كل زيد واما جزيي مسور بالسور الكلي نحو كل زيد كل عمرو او بالسور الجزيي نحو بعض
زيد كل عمرو او مهمل نحو زيد كل عمرو فهذه الستة احوال في الموضوع فاذا ضربت في اربعة
احوال المحمول جات اربعة وعشرين ستة منها في حمل الكلي علي الكلي وستة في حمل الجزيي
علي الجزيي وستة في حمل الكلي علي الجزيي وستة في حمل الجزيي علي الكلي اما الستة الاولي فامثلتها
كل انسان كل حيوان بعض الانسان كل حيوان الانسان كل حيوان كل انسان بعض حيوان
بعض الانسان بعض حيوان الانسان بعض حيوان واما الستة الثانية فامثلتها كل زيد
كل عمرو بعض زيد كل عمرو زيد كل عمرو وكل زيد بعض عمرو وبعض زيد بعض عمرو زيد بعض
عمرو واما الستة الثالثة فامثلتها كل زيد كل انسان بعض زيد كل انسان زيد كل
انسان كل زيد بعض انسان بعض زيد بعض انسان زيد بعض انسان واما الستة
الرابعة فامثلتها كل انسان كل زيد بعض الانسان كل زيد الانسان كل زيد كل انسان

بعض

بعض زيد بعض الانسان بعض زيد الانسان بعض زيد فهذه اربعة اقسام في كل قسم
ستة اقسام مجموعها اربعة وعشرون فاذا اعتبرت دخول حرف السلب علي الطرفين
معا من هذه الامثلة وتجريدهما ودخوله علي الموضوع فقط وعلي المحمول فقط فذلك اربعة
احوال تضرب في اربعة وعشرين او في كل قسم من تلك الاقسام الاربعة فيكون المجموع
ستة وتسعين وهو واضح وقد تبين لك ان اربعة وعشرين منها في حمل الكلي علي الكلي
واربعة وعشرين في حمل الجزيي علي الجزيي واربعة وعشرين في حمل الكلي علي الجزيي واربعة
وعشرين في عكسه قوله فهذه اربعة الخ قد علمت ان الموضوع في هذه الاقسام لا يكون
الا جزييا اذ لو كان كليا وهو المسور وحده لم تكن القضية منحرفة اذ هذا شان القضايا
المسورات وقد علمت ان المحمول هنا لا يكون مسورا البتة اذ لو كان مسورا لكان من الاقسام
السالبة وحينيذ الموضوع اما ان يسور بالسور الكلي او الجزيي والمحمول اما ان يكون كليا او جزييا
فهذه اربعة احوال حالتان في حمل الكلي علي الجزيي وحالتان في حمل الجزيي علي الجزيي وامثلتها
علي الترتيب كل زيد انسان بعض زيد انسان كل زيد عمرو وبعض زيد عمرو ثم هذه الاربع يكون
الطرفان فيها مقترنين بحرف السلب ومجردين معا ومختلفين فهذه اربعة احوال اخري
تضرب في الاربعة السابقة بستة عشر قوله وتركنا التخليط الخ نبه الاعتراض ذكره
العقباني معترضا به ضابط الجمل ونصه والضابط فيه انه كلما كان احد الطرفين شخصا مسورا
او كان المحمول ايجابا كليا او سلبا جزييا او المادة ممتنعة او ما يوافقها من الامكان وجب
اختلاف الطرفين في مقارنته حرف السلب والا وجب اتفاقهما فيه انتهي فقال ابو عثمان
الاولي به ان لا يتعرض الا لما كان سببا لكذب فيه الانحراف فكان يقول والضابط فيه انه
كلما كان المحمول شخصا مسورا او ايجابا كليا او سلبا جزييا وجب اختلاف الطرفين في
مقارنته حرف السلب والا فكذبها اي غير المنحرفة انتهي كذا نقله ابن مرزوق واياه
تبع المص رحمه الله في الاعتراض والتصويب والتعبير ولفظ المص اوضح واخصر على
ان ابن مرزوق لم يرتض اعتراض العقباني المتقدم فقال هذا الاعتراض يقتضي ان المص
يعني الخونجي انما تعرض في هذا الضابط لبيان الكاذب منها وليس كذلك بل الذي تعرض له
بالقصد الاول بيان الصادق منها واما بيان الكاذب فبالمفهوم انتهي وهذا بين من
كلامه المتقدم وكان العقباني فهم انه قصد ذكر الكاذب وتبع المص فتعرض هو للكاذب
صريحا ولذلك لزم عنده الاعتراض والله اعلم قوله يمنعان من ذلك اي من اقتضا الموجبة
وجود موضوعها ومن صحة حمل محمولها علي الموضوع اما اقتضاؤها وجود الموضوع فيمنع
منه ما اذا اثبتت للجزيي افرادا لانه يلزم علي اثباتها ذلك كذبها من حيث ان الجزيي لا افراد له
ولا تعدد فيه فلو اثبتت الافراد والتعدد لم يبق ما يقتضي الموجبة وجوده واما صحة
حمل محمولها علي الموضوع فيمنع منها اذا حكمت باجتماع افراد في فرد واحد لانه يلزم علي
حكمها بذلك كذبها ايضا من حيث انه يستحيل ان تجتمع افراد وذوات في ذات واحدة
واذا استحال ذلك لم يصح حمل المحمول علي الموضوع قوله ما في قوته اي ما في قوة
كل زيد كل عمرو وهو ليس كل زيد ليس كل عمرو قوله لفظا ومعنيا احترز به من السالبة

خ
ينبني

Copyright ... King Saud University